نفكر جديا منذ الان كيف نخرج من الورطة السياسية التي انزلقنا اليها ، ليس بذنبنا فقط ، ولكن بسبب سياستنا ايضا . يجب أن نذكر ان الصراع بدأ بين العرب واليهود في أرض اسرائيل (فلسطين) ، أي انه يجب حل هذا الصراع عن طريق الحوار بين هؤلاء . ورغم اهمية التسوية مع مصر وسوريا ، فان هذه التسوية لن تحل المشكلة من أساسها ... علينا ان نقوم بمبادرة حول الضفة الغربية ، تقوم على أساس ان نهر الاردن هو الحد الدفاعي لاسرائيل ، ولكنه ليس حدها السياسي أو القومي . علينا أن نعرض خطة أصيلة وجريئة تجاه الفلسطينيين ، تجعلهم يتخون موقف الدفاع ، اذا رفضوها ... علينا أن نطلق فكرة الكونفدرالية الاسرائيلية — الفلسطينية — الاردنية مقابل شعار الدولة الديمقراطية . علينا أيضا أن نمتنع عن الاكثار من التصريحات حول من لا نريد الجلوس معهم ، بل نقول اننا نريد الجلوس مع كل دولة او منظمة تعمل على منع الارهاب وتقبل قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ . وهذا التوجه يجمع قوى برلمانية اكبر » .

كذلك انتقد عاموس كينان في يديعوت احرونوت (٧٤/١٠/٣٠) سياسة اسرائيل بقوله : « يجب ان تكون لدينا مقدرة خارقة على الاستهجان لكي نفكر ان الفلسطينيين سيتخلون عن شخصيتهم وحلمهم بالاستقلال السياسي ، لان موشي ديان يسمح لهم بنقل البندورة عبر جسر اللنبي ... وتلزمنا المقدرة نفسها لكي نفكر اننا سنستمر في الاستيطان في المناطق (المحتلة) وان العرب سينظرون الى ذلك كدليل قاطع على رغبتنا القوية في السلام العادل لكلا الشعبين ... في اليوم الذي اعترفت فيه الامم المتحدة بـ م. ت. ف. أفلست السياسة الاسرائيلية افلاسا كاملا . فالخط الذي سار عليه غولدا — ديان — غليلي تابعه رابين . هذا الخط آمن بالمستحيل ، والان مات المستحيل ... » . وينتقد كينان انضمام الحزب الديني القومي (مفدال) الى الائتلاف الحكومي في اليوم الذي اعترفت به الامم المتحدة بـ م. ت. ف. لان « هذه صورة بائخة تنبعث منها رائحة البارود . وكل ما تحتوي عليه هو الدماء والدموع ... واذا لم يجد يتسحاق رابين الجرأة لكي يأتي الى الشعب ويقول له الحقيقة من ان علينا أن نتصالح مع الفلسطينيين ، فانه سيكون مسؤولا عن الجولة القادمة وكل ما سيترتب عليها » .

يوسف حمدان

[٣]

اسرائيل تحاول اصلاح اوضاعها الاقتصادية المتدهورة وتخفيض قيمة الليرة

أقرت الحكومة الاسرائيلية ليلة الاحد ، ١٠/١١/٧٤ ، خطة اقتصادية جديدة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور ، وخاصة العجز في ميزان المدفوعات والانخفاض في فائض العملة الصعبة في اسرائيل . واساس هذه الخطة هو تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية من ٤٫٢٠ ليرة للدولار الى ٦ ليرات للدولار . وهذه هي تاسع مرة تقدم فيها اسرائيل على تخفيض قيمة عملتها ، منذ قيامها . فحتى ١٩٤٩/٩/١٨ كانت ٠٫٢٤٨ ليرة اسرائيلية تساوي دولارا ، وفي ١٩٤٩/٩/١٩ انخفضت قيمتها فأصبحت كل ٠٫٣٥٨ ليرة تساوي دولارا . في ١٩٥٢/٢/١٨ أعلن عن سعرين آخرين رسميين لليرة ، بالاضافة الى سعرها السابق : ٠٫٧١٤ ، و٠٫٠٠٠١ ليرة للدولار . وفي ١٩٥٣/٥/١٩ أضيف سعر رابع : ١٫٨٠٠ ليرة للدولار . وفي ١٩٥٤/١/١ استبدلت كل الاسعار السابقة بتسعيرة موحدة : ١٫٨٠٠ ليرة للدولار . واستمرت قيمة الليرة في الهبوط بعد ذلك . ففي ١٩٦٢/٢/١٠ أصبحت كل ٣ ليرات تساوي دولارا ، ثم انخفضت مرة اخرى ، في ١٩٦٧/١١/١٩ الى ٣٫٥٠ ليرة للدولار ، ثم في ١٩٧١/٨/٢٢ الى ٤٫٢٠ ليرة للدولار (كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٥) ، واخيرا في ١٩٧٤/١١/١٠ الى ٦ ليرات للدولار .

وبالاضافة الى تخفيض قيمة الليرة تقرر تخفيض المساعدات الحكومية لفروع الاقتصاد المختلفة